

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة المهيا لتسويق المنتجات النفطية (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة المهيا لتسويق المنتجات النفطية (ش م ع ع) ("الشركة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن الشركة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

تأكيد الأمر

نلفت الانتباه إلى الإيضاح ٢١ حول البيانات المالية الذي يحدد حالة بعض المطالبات ضد الشركة من مورد الوقود. بناءً على مراجعة الوثائق والسجلات الداخلية المتاحة والمناقشة مع المستشار القانوني الداخلي، يرى مجلس الإدارة بأنه لن تكون هناك أية مبالغ ستدفع في نهاية المطاف لمورد الوقود، وبالتالي، لم يتم تكوين أي مخصص فيما يتعلق بالمطالبات في هذه البيانات المالية. إن رأينا غير مُعدّل بشأن هذا الأمر.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة المها لتسويق المنتجات النفطية (ش م ع ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>قمنا بإجراءات تدقيق حول وجود المديونيات التجارية، التي شملت ولكن لم تقتصر على مراقبة الاختبارات على عمليات البيع، والحصول على ردود التأكيدات الخارجية للمديونيات التجارية وقمنا بإجراءات بديلة ملائمة عند الاقتضاء.</p> <ul style="list-style-type: none"> • دققنا الافتراضات المستخدمة لإحتساب مقدار انخفاض قيمة المديونيات التجارية، ولا سيما من خلال تحليل أعمار المديونيات، وتقييم المديونيات التجارية الفردية الهامة المتأخرة عن الدفع وتقييم المخاطر المحلية المحددة. • قمنا باختبار الأرصدة بأعمار كبيرة على أساس العينة للمؤشرات على انخفاض القيمة. وشمل ذلك التحقق من ايصالات لاحقة بعد نهاية السنة، ومراجعة أنماط الدفع التاريخية وأية مراسلات مع العملاء حول تواريخ السداد المتوقعة. • علاوةً على ذلك، قمنا باختيار عينة من أرصدة المديونيات التجارية حيث تم إدراج مخصص لإنخفاض القيمة وفهمنا المنطق وراء أحكام الإدارة والافتراضات. قمنا بالتحقق بأن الأرصدة كانت متأخرة عن الدفع، وقمنا بتحليل أنماط الدفع التاريخية للعمل واختبار سواء كانت هناك أية مدفوعات قد تم إستلامها بعد نهاية السنة. <p>كما أخذنا في عين الاعتبار مدى ثبات الإدارة في تطبيق سياسة إدراج المخصصات مع السنوات السابقة. إن مخاطر الائتمان وأعمار المديونيات التجارية يتم إظهارها في الإيضاح ٨ حول البيانات المالية. قمنا أيضاً بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.</p>	<p>انخفاض قيمة المديونيات التجارية</p> <p>إن أرصدة المديونيات التجارية هي هامة للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. إن تحصيل المديونيات التجارية هو عنصر رئيسي في إدارة رأس المال العامل للشركة. تحدد الإدارة السقوف الائتمانية للعملاء وتوافق على هذه السقوف فوق حدود معينة عند الاقتضاء. انطلاقاً من متطلبات الأحكام واستخدام الافتراضات الشخصية من قبل الإدارة كما هو موضح في التقديرات المحاسبية الهامة والأحكام في الإيضاح ٢٤، بالتالي فإن هذا كان أمر تدقيق رئيسي.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة المهمل لتسويق المنتجات النفطية (ش م ع ع) (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٧ إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٦، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٧ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإشتتاج التأكدي في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار ما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي تقوم بتحديد الإدارة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجة لإختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة المهّا لتسويق المنتجات النفطية (ش م ع ع) (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تسبب للشركة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بيان بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة المهة لتسويق المنتجات النفطية (ش م ع ع) (تابع)

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا، أن البيانات المالية تتقيّد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.



Ernst & Young LLC
T. J. F. Al

فيليب دنيس ستانتون
مسقط
٨ فبراير ٢٠١٨